الاستلزامُ التخاطبيُّ فــي كتاب (نفائس التأويل) للشّريف المُرتضى

م.د. بدرية ناصر عبد سعيد
كلية الكوت الجامعة

Abstract

The research deals with the problem of the linguistic research in general, and the discourse of interpretation in particular from the perspective of deliberative approach and raises several questions about the implications: Where lies the meaning of the vocabulary? Is it in itself or in the intention of the sender? Is the receiver a party to reconstruct the meaning of the moment of receiving the coil? And how do these conceptual concepts achieve practice and action?

This study seeks to Spraguer the level of communication in the in the books of interpretation and the process of communication related to the rules of discourse and the resulting arising from the breach of written commitments

We began our research by defining the discourse requirements (speech laws) that Grice employed as the organizing rules for successful communication in its direct and indirect levels and employed in this study in interpreting the verb. Although the speaker has employed it with respect, the recipient has contributed to the construction of meaning again

الملخص

يتناول البحث إشكالية تأويل المعاني المضمرة في البحث اللغوي عموماً، وخطاب التفسير على وجه الخصوص من منظور المقاربة التداولية، ويطرح عدة تساؤلات عن الملفوظ : أين يكمن معنى الملفوظ هل في ذاته أم في قصد المرسل؟ وهل المتلقي طرف في إعادة بناء المعنى لحظة تلقي الملفوظ ؟ وكيف تتحقق هذه المفاهيم النظرية ممارسة وإجراءً ؟ تسعى هذه الدراسة إلى سبر أغوار المستوى التخاطبي في مدونة التفسير ورصد آلياته التواصلية، وما يتعلق بها من قواعد تخاطبية، وما ينشأ عن خرقها من استلزامات خطابية. بدأنا بحثنا بالتعريف بالاستلزام التخاطبي و(قوانين الخطاب) التي وظفها غرايس بوصفها قواعد منظمة للتواصل الناجح في مستوييه المباشر والغير مباشر، ووظفناها في هذه الدراسة في رصد آلية تأويل الملفوظ عند الشريف المرتضى في كتاب ((نفائس التأويل)) وإن كان المتكلم قد وظفها باحترامها؛ فإنَّ المتلقي (المؤوّل) أسهم في بناء المعنى من جديد .

المقدمة :

ينظر (هايدغر) إلى اللغة نظرة شموليّة ويعدّها بيت الوجود ؛ لأنَّ الإنسان لا يستطيع مقاربة الموجودات إلا عن طريق اللغة[١] . ويسترسل (غادامير) في المسار نفسه حينما أكّد أنَّ اللغة هي السبيل الوحيد لفهم الوجود ، وهي أيضا رؤية للعالم . يق غادامير : ((إذا كانت كل لغة تمثل رؤية للعالم فإنها ليست كذلك ؛ لأنّها نوع محدد من اللغة ، وإنَّما لأنَّ هناك ما تقوله وتبثّه))[٢] ، إنَّه ينفي أن تكون اللغة مجرّد أداة يستغني عنها المتكلم مباشرة بعد الاستعمال؛لأنها تتضمن معاني تتوارى خلف الإشارات والرموز .

نستخلص من نص (غادامير) أنَّ اللغة أبرز أدوات التواصل التي يعبر بها الإنسان عن أفكاره ومشاعره وأغراضه ، ولكي تحقق اللغة مقاصدها وغاياتها فتصل إلى المتلقي من دون أي تشويش أو لبس في حالة الانتقال من المعاني الحرفية إلى المعاني المضمرة ؛ ينبغي على المتكلم أن يعتمد على مجموعة من المعايير السياقية التي يتضح بها المعنى ويتحدّد فضلاً عن امتلاكه القدرة اللغوية الكافية من أجل تحقيق الأغراض التواصلية السليمة في السياقات الاجتماعية المتنوعة . وعليه يجب أن يمتلك المتلقي كفاءات معرفية ، منها (الكفاءة اللسانية) التي تتضافر مع كفاءات بلاغية تداولية خارجة عن البنية اللسانية ليصل إلى فهم سليم لدلالة النصوص ليكتشف الدلالة الموجهة إلية .

وسنقف في هذه الدراسة على مفهوم (الاستلزام التخاطبي) في كتاب (نفائس التأويل) للشريف المرتضى ، ونعرّف بـ(قوانين الخطاب) التي وظفها غرايس بوصفها قواعد منظمة للتواصل الناجح في مستوييه المباشر وغير المباشر ؛ وهي معايير تسعى لتفسير آثار المعنى المرتبطة باستعمال الملفوظات ، فقد أثبتت الدراسات أننا نتواصل بالأفعال الإنجازية المباشرة أكثر من تواصلنا بالأفعال الإنجازية غير المباشرة .

وانطلاقاً من ممارستنا للغة نجد أنفسنا في دائرة التفاعل بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، فالفعل التواصلي يقتضي من المتخاطبين عمليتين متوازيتين : الإنتاج والتأويل ، وبهذا يكون المتلقي مشاركاً في المسار الدلالي للملفوظ فهو يأخذ على عاتقه عملية تأويل الملفوظ حين يكشف فارقاً بين الفعل المنجز والوضع الذي اسْتعُمل فيه ، بسبب من كفاءته اللسانية ومن تحكّمه الجيد بالسياق، فيأخذ على عاتقه إعادة بناء المعنى عن طريق استدعائه لهذه التساؤلات :

لماذا ينحو المتكلم في خطابه إلى الاضمار ؟

هل يمكن إبلاغ معنى غير الذي يدل عليه المنطوق ؟

وماذا علينا أن نعمل حتى يرتفع الإبهام عن الجملة ؟

مفهوم الاستلزام التخاطبي :

يعدُّ الاستلزام التخاطبي* من أهم المفاهيم في اللسانيات التداولية بل ألصقها بالبحث الإجرائي التحليلي في الدرس التداولي ، وقد نشأ هذا المفهوم على يد الفيلسوف الأمريكي بول غرايس (١٩١٣ – ١٩٨٨) من خلال محاضرات ألقاها في جامعة هارفارد سنه ١٩٦٧ في إطار بحث له بعنوان : (المنطق والحوار) ، ومحاضرات ألقاها سنة ١٩٧١ بعنوان : (الإفتراض المسبق والإقتضاء التخاطبي)[٣] ، ومن هنا بدأ غرايس عهداً جديداً في علم الاستعمال .

اشتهر غرايس بتحليله للمعنى لدى المتكلم (speaker's meaning) أو نظريّة قصد الاتصال في المعنى (intention based semantics) ونظرية الاقتضاء التحادثي (conver sational implicature)[٤]، التي توجز مفهوم الاقتضاء بأنه ((عمل المعنى أو لزوم الشيء عن طريق قول شيء آخر ، أو قل : إنَّهُ شيءٌ يعنيه المتكلم ، ويوحي به ، ويقترحه ، ولا يكون جزءًا مما تعنيه الجملة بصورة حرفية))[٥]، وهو آلية إجرائية تميّز بين مكونين منفصلين حيث يتوقف أحد المكونين استنتاجياً على الآخر الذي ((هو في الحقيقة شيئاً قيل وأنَّ هناك شيء آخر قد ضمّنه التكلم بذلك))[٦]، ومثال ذلك أن يسألك أحدهم :

هل تحدّثت مع زيد

فتجيبه

لا أتحدث مع المحتالين

إذ نتج عن هذا الملفوظ معنيين :

الأول : أَنَّهُ لا يتحدّث مع من يتصف بهذه الصفة .

والآخر : أنَّ زيداً محتال .

وهذا هو مفهوم المعنى غير الحرفي عند أصحاب نظرية الاستعمال في المعنى ؛ فالمعنى (غير الحرفي) عندهم معنى مخصوص ((يتضمن شكلاً من أشكال الانزياح (devianc) ، أو بمعنى آخر الخروج عن المعيار ، وعليه يجب أن يكون شكل الانزياح أو الخروج شفافا في ذهن مستعملي اللغة))[٧] . أما عند أصحاب الدلالة الصورية فهو ((القيمة الدلالية التي تسندها أفعال اللغة لتلك العبارة (في علاقتها بالسياق ، عندما تكون العبارة قرائنيّة) . ومتى ما كان المعنى الذي تبلغه العبارة خارجاً عن المعنى الحرفي عُدَّ غير حرفي))[٨]. فالتداولية توجّه الضمني في المرحلة الأولى من منظور تقليدي (المنطق الدلالي)، ثم تُثريه في مرحلة لاحقة بمنظور المقصدية

. (Intentionnalita)

قدّم غرايس محاولات نسقية لبيان ما عسى أن يكون المعنى على وجه الدقة ، وتعتمد نظرية في الاقتضاء على النظر الى استعمال اللغة بوصفه ضرباً من الفاعلية العقلية (rationl actirity) والتعاونية (cooperative) والتي تروم تحقيق هدف الاتصال بين المتخاطبين[٩]. ويتجلى ذلك في مبدأ عام أطلق عليه (غرايس) اسم المبدأ التعاوني ، يقول فيه : ((اجعل اسهامك التحادثي كما يتطلبه – عند المرحلة التي يحدث فيها – الغرض أو الإتجاه المقبول لتبادل الكلام الذي تشارك فيه))[١٠] .

ولقد وسع (غرايس) هذا المبدأ العام للسلوك التحادثي في مجموعة من القواعد أطلق عليها اسم حكم المحادثة ، وصنف هذه القواعد تحت أربع مقولات وهي : الكمَ Quantity ، والكيف Quality، والاضافة (الملاءمة) Relation ، والجهة Manner[١١] .

ويمكننا أن نعرّف حكم المحادثة بـ ((أنها مجموعة من القواعد المستقلة على النسق اللغوي ، ولكنها على الرغم من ذلك تحكم هذا النسق))[١٢] ، فهي ليست مجرّد معايير ينبغي للمخاطبين اتباعها فحسب بل تتجاوز هذا المعنى لتمثل ما ينتظرونه من مخاطبهم ((فهي مبادئ تأويل أكثر من كونها قواعد معياريّة))[١٣] ، ويؤكّد (غرايس) جدلية المعنى الحرفي ومعنى المتكلم ((إذ ليس كل المعنى يحدث في اللغة فخارج اللغة يكون المعنى خاصية المنطوق))[١٤]؛ وذلك استناداً إلى رؤيته الواسعة للمعنى باعتباره ظاهرة لغويّة تتجاوز حدود اللغة.

إنَّ هذه القواعد أو المبادئ ((تستهدف من وجهة نظر (غرايس) مبتغىً واحداً يتمثل في ضبط مسار الحوار بحيث يؤكد على أنَّ احترام هذه القواعد بالإضافة إلى المبدأ العام هو السبيل الكفيل بجعلنا نبلغ مقاصدنا حيث يُفضي كل خروج عنها أو عن إحداها إلى اختلال العملية الحوارية ، وفي هذه الحالة على المحاور أن ينقل كلام مخاطبه من معناه الظاهر إلى المعنى الخفي الذي يقتضيه المقام ... وعليه فإنَّ على المتكلم احترام جملة من الشروط المقتضاه ، منها أَنْ يُظْهِرَ قصده للمخاطب حتى لا يفهم من القول خلاف القصد))[١٥]؛ لذلك يقبل الناس على هذه القواعد ويسلمون بها تسليما ضمنياً عند التخاطب إلا إذا أرادوا معنىً مضمراً ، وهي تُمثل مبادئاً عامة للتفكير . فنحن نفترض أنَّ المتكلم لا يقول أكثر ولا أقل مما هو مطلوب (الكم) وأنه سيكون صادقاً ومخلصاً (الكيف) ، وأَنَّ ما يقوله سيكون ملائماً لغرض الحديث (الإضافة) ، وأنه سيكون واضحاً(الجهة)[١٦] فحين يسأل زوج زوجته اين الأولاد ؟ فتجيب الزوجة : إمّا أنهم يلعبون أسفل المبنى أو ذهبوا لشراء بعض الأشياء ، ولست متأكدة أين هم على وجه الدقة ؛ ففي هذا الحوار تتمثل قواعد التعاون

التي قررها (غرايس) فقد قدمت الزوجة القدر المطلوب من المعلومات (الكم) وكانت صادقة (الكيف) ، وأجابت إجابة واضحة (الجهة) ، وكانت إجابتها ذات صلة وثيقة بسؤال زوجها (المناسبة)[١٧] ، لذلك لم يتولد عن قولها أي انتهاك لمبدأ التعاون وقواعده الفرعية ؛ لأنها قالت ما قصدته بالفعل .

ويتحقق الاستلزام التخاطبي بطريقتين : فأما الطريقة الأولى فتحدث عند الامتثال لقواعد المحادثة ومراعاتها ، وتحدث الثانية عند الخروج على هذه القواعد وانتهاكها[١٨] مع احترام مبدأ التعاون . فمثلاً حين تقول أم لولدها : (أتشعر بالنعاس ؟) فيجِيب : (لا أرغب في تنظيف أسناني) ، فالطفل الذي يرفض تنظيف أسنانه يريدُ أن يقول أنَّه لا يشعر بالنعاس ، فالمعنى اللغوي المباشر هو : (لا أشعر بالنعاس)[١٩]، فقد خرق الطفل مبدأ المناسبة وأجاب إجابة غير مناسبة وإجابته بعدم رغبته في تنظيف أسنانه تستلزم رفضه النوم ، وأنَّ هذا الخرق جاء علنيّاً ومقصوداً .

وللاستلزام التخاطبي عند (غرايس) خواص تميّزه عن غيره من أنواع الاستلزام الأخرى ، يمكن أن نوجزها في النقاط الآتية[٢٠] :

١. يمكن إلغاء الاستلزام ، ويكون ذلك عادة بإضافة قول يسد الطريق أمام الاستلزام أو يحول دونه ، فإذا قالت قارئة لكاتب : (لم أَقْرَأْ كلَّ كُتبَكَ) فقد يستلزم ذلك عنده أنها قرأت بعضها ، فإذا أعقبت كلامها بقولها : (الحق أَنِيّ لم أَقْرأْ أيَّ كتابٍ منها) فقد ألغت ذلك الاستلزام .
٢. الاستلزام لا يقبل الانفصال عن المحتوى الدلالي ويُقصد بذلك أنَّهُ متصل بالمعنى الدلالي لما يقال لا بالصيغة اللغويّة التي قيل بها ، فلا ينقطع مع استبدال مفرداتٍ أو عباراتٍ بأخرى ترادفها ، فإذا قالت أخت لأختها : (لا أريدك أن تصعدي لغرفتي على هذا النحو) فقالت الأُخرى : أنا أمشي على أطراف أصابعي خشية أن أُحْدِثَ ضوضاء) .
٣. فعلى الرغم من تغيّر الصياغة في قول الأخت الثانية ، فإنَّ ما يستلزمه القول من عدم الرضا عن هذا السلوك ما يزال قائمًا .
٤. الاستلزام متغيّر ، والمقصود بالتغيّر أنَّ التعبير الواحد يمكن أن يؤدي إلى استلزامات مختلفة في سياقات متباينة ، فإذا سألت طفلًا يحتفل بيوم ميلاده مثلاً : (كم عمرك ؟) فهو طلب للعلم، وإذا سألت الشؤال نفسه لصبيّ عمرُه خمسة عشر عاماً ، فقد يستلزم السؤال مؤاخذةً له على نوع من السلوك لا ترضاهُ له .

٥. الاستلزام يمكن تقديره ، والمراد به أنَّ المخاطب يقوم بخطوات محسوبة يتجه بها خطوة خطوة إلى الوصول إلى ما يستلزمه الكلام . فإذا قيل مثلاً : (الملكة فكتوريا صُنْعت من حديد) فإنَّ القرينة تُبْعِدُ السامع عن قبول المعنى اللفظي ، فيبحث عما وراء الكلام من معنى ، فيقول لنفسه : إنَّ المتكلم لا يريد بي خداعاً ولا تضليلًا أو هو ملتزم بمبدأ التعاون ، فلابُدَّ من أنَّه يريد أن يُضفي على الملكة بعض صفات الحديد كالصلابة والمتانة وقوة التحمّل ، وهو يعرف أنني أستطيع أن أفهم هذا المعنى غير الحرفي ، فلجأ إلى هذا التعبير الاستعاري .

يقوم الاستلزام التخاطبي على انتهاك أحد عناصر حكم المحادثة ، فيخرج الحوار عن معناه الحرفي إلى معنى غير حرفي ، ولتسليط الضوء على تلك القواعد في حالة الخرقَّ سنتناولها في كتاب (نفائس التأويل) على النحو الآتي :

أولا: مقولة الكم :

ترتبط مقولة الكم بقدرة المتكلم على أن يعبّر عن مقاصده بما يناسبها من المفردات ، أي أن يوافق بين كم المعلومات وكم المفردات من دون أن يزيد أو يُنقص .

وتندرج ضمن هذا المبدأ قاعدتان فرعيتان ، هما :

أ- اجعل إسهامك التحادثي إخباريّاً بالقدر المطلوب .

ب- لا تجعل إسهامك التحادثي إخباريّاً أكثر مما هو مطلوب .

وإذا أجلنا النظر في (كتاب نفائس التأويل) نجد أنَّ الشريف المرتضى قد تنبه إلى الزيادة في الكلمات والتي قادت إلى الزيادة في المعنى ، ونلحظ ذلك في تحليله لقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾[التوبة:٣٠]

قال : ((أي معنى لقوله : بـ (أفواههم) والمعلوم لا يكون إلا بالأفواه ؟))[٢١] ، وهو هنا يستشعر أنَّ الزيادة جاءت لقصد معيّن ، ويذهب إلى أنَّ (المقول) في هذا النص يحمل معنيين في لغة العرب : (أحدهما : القول باللسان والآخر بالقلب ، فالقول الذي ينضاف للقلب هو الظن والاعتقاد ، ولهذا ذهبت العرب بالقول مذهب الظن ، فقالوا : أتقول عبد الله خارجاً)) ، يريدون أتظن ومنه قول الشاعر[٢٢] :

((أمّا الرحيل فَدونَ بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا !
أراد فمتى تظن الدار !))[٢٣]

فقد يتطلب الموقف أحياناً خرق قاعدة الايجاز فيأتي المتكلم بكلمات يظن المتلقي أنها زائدة على الملفوظ ، ولكنها في الحقيقة جاءت حفاظاً على المعنى المقصود من أن ينخرق إلى معنى آخر غير مقصود ، ومصداق هذا المعنى عند الرضي نجدهُ في تأويله لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ [آل عمران:٢١] وفي موضع آخر : ﴿ وَقَتْلِهِمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ [النساء:١٥٥] . يقول : ((ظاهر هذا القول يقتضي أنَّ قتلهم قد يكون بحق . وقوله : ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ۖ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [البقرة:٤١] ؛ فالمعنى في هذه الآيات خلاف الظاهر))[٢٤] .

ويذهب الشريف المرتضى إلى أنَّ (العرف اللغوي) عند العرب يقتضي في مثل هذه التراكيب أن يكون القصد : ((المبالغة في النفي وتأكيده))[٢٥] ، فمن ذلك قولهم : (فلان لا يُرجى خيره) ، ليس يريدون أنَّ فيه خيراً لا يُرجى ، وإنما غرضهم أَنَّهُ لا خير عنده على وجه من الوجوه)) ، ومنه قول الشاعر[٢٦] :

من أناس ليس من أخلاقهم عاجل الفحش ولا سوء الجزع

والمعنى ((لم يرد أنَّ في أخلاقهم فُحشا آجلاً ولا جزعاً ؛ وإنَّما أراد نفي الفحش والجزع عن أخلاقهم))[٢٧] .

وقد تم خرق مبدأ الكم في هذه الآية وغيرها من الآيات لزيادة في المعنى ((لأنه تعالى لما قال ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ دِلَّ أنَّ قتلهم لا يكون إلا بغير حق ، ثم وصف القتل بما لا بُدّ أن يكون عليه من الصفة ، وهي وقوعه على خلاف الحق ، وكذلك : ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴾ [المؤمنون:١١٧] ، إنَّما هو وصف لهذا الدعاء ولا يكون إلا من غير برهان ، وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾ [الرعد:٢]، وجهه أيضا أنه لو كان هناك عمد لرأيتموه ، فإذا نفي رؤية العمد نفي وجود العمد ، ... ﴿ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلً ﴾ [البقرة:٤١] ، والفائدة أنَّ كل ثمن لها لا يكون إلا قليلاً ، فصار نفي الثمن القليل نفي لكل ثمن))[٢٨]

وفي هذا النص أيضا انتهاك لمبدأ الطريقة ، وقد تنبه له المرتضى حين قال :

((فعبارة (بغير حق) قد توهم بأن قتل الأنبياء قد يكون بحق ، وكذلك بقية الآيات قد يوهم ظاهرها ما ليس مقصوداً))[٢٩] ، فقد تمَّ الخروج على القاعدة العامة لمبدأ الطريقة: (كن واضحاً)، مما أدّى إلى غموض التعبير وإخفاء القصد عن المتلقي .

ثانياً: مقولة الكيف :

وقد ترجمها شاهر الحسن بالنوعية (Maxim of Quality) ، وتنص على أَنْ ((تتصف مساهمة المتخاطبين بالصحة ، فلا تحتوي أفكاراً أو شيئاً لا تعززه الشواهد))[٣٠] ، وتفرض هذه المقولة على المتكلم أن يكون صادقاً في تدخله ، وتندرج ضمنها قاعدتان فرعيتان :

١. لا تقل ما تعتقد أنه كاذبٌ أو خاطئ .
٢. لا تقل ما ليس لديك دليل على صدقه .

ومثال ما استعمل فيه الخرق لمقولة الكيف ما جاء في قوله تعالى :﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [الانعام:٢٧-٢٨] .

فقد ذكر الشريف المرتضى وجوهاً ثلاثةً في تفسير قوله تعالى :﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [٣١]:

الأول : حمل الكلام كلّه على التمني ، فصرف قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ الى غير الأمر الذي تمنوه ؛ لأنَّ التمني لا يصح فيه معنى الصدق والكذب فيكون قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ مصروفاً الى حالهم في الدنيا من الاضافة واعتقاد الحق ، أو يريد أَنَّهم كاذبون ، أنَّ خبّروا عن أنفسهم متى رُدّوا آمنوا ولم يكذبوا .

الثاني : أن يحمل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ على غير الكذب الحقيقي ؛ ويكون المعنى أنهم تمنوا ما لا سبيل إليه فكذّب الله أملهم وتمنيهم ، ولم يرد الكذب في القول ، بل في التمني والأمل

الثالث : هناك من جعل بعض الكلام تمنيًاً وبعضه إخبارًاً ، وعلق تكذيبهم بالخبر دون (التمني) ، فيكون تقدير الآية يا ليتنا نُرَدُّ – هذا هو التمني – ثم قال : ﴿ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، فأخبروا بما علم الله تعالى أنهم كاذبون فيه ، فلهذا كذبهم الله تعالى .

وفي كل هذه الوجوه ((خرق لمبدأ الكيف)) قي قولهم: ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين، يقول المرتضى : ((فأخبروا بما علم الله تعالى أَنَّهم كاذبون فيه ، فلهذا كَذَّبَهُم الله))[٣٢] ، فجميع الشواهد تؤكّد أنهم غير صادقين في أقوالهم معتقدين بغيرها .

ثالثاً: مقولة الإضافة أو (الملاءمة) :

تقتضي الملاءمة بين الخطاب ومقامات استعماله ، وتوجز بقاعدة واحدة (كن وثيق الصلة بموضوع خطابك))[٣٣] ؛ أي ((ليناسب مقالك مقامك))[٣٤] ، بمعنى أن يكون الكلام مناسباً

للموضوع ويحقق التواصل بين المرسل والمتلقي فـ ((لكي نفسّر أنَّ عمل تواصل ما يحظى باهتمام المخاطب ويُفضي إلى أثر تأويلي نقترض أنَّهُ يشتمل على ضمان بأنَّهُ مناسب وذلك؛ لأنَّ تأويل قول ما ليس عملاً مجانيّاً ، وإنما هو عمل يكون جزاؤه بعض الآثار العوفانية))[٣٥] .

وهو ما تَمَثَّلَهُ الشريف المرتضى أثناء تحليله للآيات القرآنية إذ حرص على بيان دلالة الألفاظ القرآنية وأَكَّد أنَّ اللفظ يتمتع بكثير من الخصائص ، ومن هذه الخصائص حُسن انتقاء اللفظة ومناسبتها للقصد، واستعمال ما هو أحق بالمعنى ، ونتلمس ذلك في تحليله لقوله تعالى : ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [المائدة:١١٨] .

قال : ((فإنْ قيل : فلم لم يقل وإنْ تغفر لهم فإنك أنت العزيز الرحيم ، فهو أليق في الكلام ومعناه من العزيز الحكيم ؟))[٣٦] . فهو يرى أنَّ معنى الآية لا يتناسب مع استعمال

(الغفور الرحيم)؛ لأنَّ ((الكلام لم يخرج مخرج مسألة غفران فيليق بما ذُكِرَ في السؤال، وإنَّما ورد على معنى تسليم الأمر إلى مالكه، فلو قيل : فإنك أنت الغفور الرحيم ، لأوهم الدعاء لهم بالمغفرة ، ولم يُقصد ذلك بالكلام))[٣٧] .

ويعلل ملاءمة اختيار(العزيز الحكيم) للقصد فيقول : على أَنَّ قوله : (العزيز الحكيم) أبلغ في المعنى وأَشَدُّ استيفاءً من الغفور الرحيم ، وذلك أن الغفران والرحمة قد يكونان حكمةً وصواباً ، ويكونان بخلاف ذلك ، .... والوصف بالعزيز الحكيم يشتمل على معنى الغفران والرحمة ويزيد عليها باستيفاء معانٍ كثيرة ؛ لأن العزيز هو المتّبع القادر الذي لا يُذل ولا يُضام ، وهذا المعنى لا يُفهم من الغفور الرحيم ... ، وأما الحكيم : فهو الذي يضع الأشياء مواضعها ويصيب بها أعراضها ولا يفعل إلا الحسن الجميل ، فالمغفرة والرحمة إذا اقتضتهما الحكمة دخلتا في قوله : العزيز الحكيم [٣٨] .

فهو في هذا الموضع يستنطق النص ويُنبّه على أنَّ التقاط المعنى محتاج إلى نظر وتأمل في السياق، وهنا تطلب القصد اختيار (العزيز الحكيم) دون سواه ، لِأَنَّ ((المعنى هو تفويض الأمر إلى مالكه وتسليمه إلى مُدَبِّره ، والتبرّي من أن يكون إليه شيءٌ من أمور قومه))[٣٩]،

وقد أكّد (غرايس) في أكثر من موضع أنَّ المعنى الذي يفصح عنه المتكلم ليس مسألة قواعد بقدر ما هو مسألة (مقاصد) ، ولا يكون التواصل ناجحاً إلا إذا وقف السامع على المقاصد التي يُفصح عنها المتكلم .

رابعاً: مقولة الجهة أو الطريقة :

لا ينظر غرايس إلى هذه المقولة على أنها لا ترتبط بالمقول مثل المقولات السابقة ، وإنما ترتبط بالأحرى بكيفيّة قول المقول))[٤٠] ، والقاعدة العامة التي تفسر هذه المقولة هي : (كن واضحاً)، وتتضمن قواعد فرعية :

أ- اجتنب الغموض (غموض التعبير) .

ب- اجتنب اللبس .

ت- تجنّب الحشو .

ث- كن منظماً .

وقد وقف الشريف المرتضى على خرق هذه القاعدة في أثناء تحليله لقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ۖ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ * فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة:٧٢-٧٣] .

ويتساءل هنا : ((كيف ذكر الله تعالى هذا بعد ذكره البقرة والأمر بذبحها ؟ وقد كان ينبغي أن يتقدّمه، لأَنَّهُ إنَّما أمر بذبح البقرة لينكشف أمر القاتل ، فكيف أَخَّرَ ذكر السبب، وبنى الكلام بناءً يقتضي أَنَّهُ بعده ؟))[٤١] .

وقد تنبه إلى أَنَّ (التقديم والتأخير) في النص يشير إلى انتهاك مبدأِ الطريقة في سياق الآيات؛ لأَنَّهُ مزوّد بكفاءة لسانية واستدلالية وقواعد خطابية بلاغية مكنته من إدراك ما تضمنه الكلام من معانٍ غير مباشرة ، تقول أركيوني : ((إنَّ دور المتلقي لا يقبل الاختزال إلى مجرّد وعاء للقيم التي تتكشف لذاتها ، بل هو دور مخالف لذلك تماماً ، لأنَّ تفكيكي الملفوظ معناه القيام بحساب تأويلي معقد بدرجة أو بأخرى ، ثم النجاح في ذلك معناه أيضاً القيام باحتساب أو تقدير الدوافع التي حملت المتكلم على إنتاج ذلك الملفوظ))[٤٢] ، وهو ما قام به الرضي عند تأويله للآية الكريمة ، يقول : ((وإن أُخِّرَتْ فهي مقدّمة في المعنى على الآية التي ذُكرت فيها البقرة ، ويكون التأويل : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ فسألتم موسى فقال : إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ، فَأَخَّرَ المقدّم وقدّم المُؤَخَّرَ ، ومثل هذا في القرآن وكلام العرب كثير))[٤٣]، فالمرتضى يستحضر في هذا النص (العرف اللغوي) فضلاً عن أنَّه مزوّد بقدرة بلاغية مكنته من فك ما اعترض النص من دلالات وهنا يَبْرُزُ ((دور المتلقي (المؤول) عن تلقيه الخطاب ، وهي وظيفة التفكيك ، أي تفكيك الرسالة اللغويّة ، وهو دور إيجابيّ من حيث كونه مكملاً لعملية التركيب التي بدأها (المخاطِب) وأتمَّها (المخاطَب)؛ وذلك أنَّه

ليس هناك عملية تخاطب يتم إنجازها دون أن تمر بمرحلتي التركيب والتفكيك لدلالات النص))[٤٤] ، للوقوف على مقصدية الخطاب .

ومن المواضع التي نلمحها أيضاً عند الشريف المرتضى في خرق مبدأ الطريقة ما جاء في تحليله لقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ [التوبة:١١٤] .

فقد جاءت كلمة (موعدة) في الآية نكرة وأحدثت انتهاكاً للقاعدة العامة لهذه المقولة : (كن واضحاً) وقادت إلى غموض في التعبير والذي فطن له الشريف المرتضى حين قال : ((معنى هذه الآية أنَّ أباه كان وعدهُ بِأَنْ يؤمن وأظهر له الايمان على سبيل النفاق، حتى ظَنَّ أَنَّهُ الخير، فاستغفر الله تعالى على هذا الظن فلما تبيّن له أَنَّهُ مقيم على كفره رجع عن الاستغفار له وتبرأ منه على ما نطق به القرآن))[٤٥] ، وقد عذره الله تعالى على هذا الاستغفار ؛ لأنَّه كان لأجل (موعدة) وعدها إيّاهُ، وأَنَّهُ تبرأ منه لما تبيّن له المُقام على عداوة الله تعالى .

الخاتمة :

إنَّ نجاح الحوار لا يقتصر على الاستعمال اللغوي الصحيح والمباشر للمتكلم، بل عليه مراعاة جملة من المعايير السياقية لكي يؤدي الحوار هدفه ويحقق المعاني المقصودة، فهي قواعد تتغيّا ضبط مسار الخطاب وتوجيه دلالته، وقيـــام المتكلم باحترام هذه القواعد بالإضافة إلـى المبدأ التعاوني هو السبيل لبلوغ القصد حيث يُفضى كل خروج عنها أو عن إحداها إلى اختلال العملية الحوارية وفي هذه الحالة يتم نقل الكلام من معناه الظاهر إلى المعنى المضمر الذي يقتضيه المقام.

ويتحقق الاستلزام التخاطبي بطريقتين: فأمّا الأولى فتحدث عند الامتثال لقواعد المحادثة ومراعاتها، وتحدث الثانية عند الخروج على هذه القواعد وانتهاكها.

الهوامش

(١) ينظر: سلطة اللغة بين فعلي التأليف والتلقي: ٦٩ .

(٢) المصدر نفسه .

* مصطلح تداولي وضعه (غرايس) ويعني به المعاني المضمرة المستنتجة من التراكيب دون أن تعود العلاقة بين المعنى والتراكيب إلى الاقتضاء المنطقي، وأطلق (سبربر وولسن) على المفهوم ذاته التضمينات التداولية، وأسماه (ليكان) التخمين المعجمي، وتكاد تُجمع اللسانيات التداولية على تخصيص هذا المصطلح بما يجاوز المعنى الحرفي للتراكيب،ويُبنى على أساس لغوي ومبادئ تخاطبية مقترنة بالتواصل السياقي.

وقد اختلف الباحثون العرب في ترجمته، إذْ ترجمهُ عادل فاخوري بـ (الاقتضاء) والوظيفيون بـ

(الاستلزام الحواري) أو(الاستلزام التخاطبي)، وجمع هشام إبراهيم الاقتضاء المنطقي والاستلزام تحت (التلويح)، وأُطلق عليه أيضاً (التضمين الخطابي).

(٣) ينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس: ١٦ والنظرية القصدية في المعنى عند غرايس (بحث): ١٨ – ٢١، وظاهرة الاستلزام التخاطبي في التراث اللساني العربي (بحث): ١٠٥ .

(٤) ينظر: فلسفة اللغة: ١٣٩ .

(٥) نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس : ٧٨ .

(٦) المعنى الحرفي: ٤٩ .

(٧) المصدر نفسه: ٤٩ .

(٨) المصدر نفسه: ٤٩ .

(٩) ينظر: فلسفة اللغة: ١٤١ .

(١٠) المصدر نفسه: ١٩٢ .

(١١) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٢ .

(١٢) المبادئ النظرية والمنهجية للحجاجات اللسانية (بحث) : ٤١ .

(١٣) التداولية اليوم علم جديد في التواصل : ٥٧ .

(١٤) فلسفة اللغة ١٤٩.

(١٥) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: ١٠٠ .

(١٦) ينظر: فلسفة اللغة: ١٩٣ .

(١٧) ينظر: فلسفة اللغة : ١٩٣ – ١٩٤ ،وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : ٣٦ .

(١٨) ينظر: فلسفة اللغة: ١٩٤ .

(١٩) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل : ٦٠ – ٦١ .

(٢٠) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : ٣٩ – ٤١.

(٢١) نفائس التأويل: ٤٠١.

(٢٢) البيت لعمربن أبي ربيعه، ديوانه: ٣٩٤

(٢٣) المصدر نفسه: ٤٠١.

(٢٤) المصدر نفسه: ١١.

(٢٥) المصدر نفسه: ١٢.

(٢٦) المفضليات: ١٩٥.

(٢٧) نفائس التأويل: ١٣.

(٢٨) المصدر نفسه: ١٤.

(٢٩) المصدر نفسه: ١١٥.

(٣٠) علم الدلالة السيمانتيكية والبراجمانية في اللغة العربية: ١٦٩.

(٣١) ينظر: نفائس التأويل: ٢٦١–٢٦٢.

(٣٢) المصدر نفسه: ٢٦٢.

(٣٣) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية ٢١٤-٢١٥، والتداولية من أوستين إلى غوفمان: ٨٤-٨٥، والفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو ضمن كتاب (التداوليات علم استعمال اللغة) ١٠٨.

(٣٤) ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ٢٣٢.

(٣٥) القاموس الموسوعي للتداولية: ٩٦.

(٣٦) نفائس التأويل: ٨٤.

(٣٧) المصدر نفسه: ٨٤.

(٣٨) ينظر: المصدر نفسه: ٨٤.

(٣٩) المصدر نفسه ٨٤-٨٥.

(٤٠) فلسفة اللغة: ١٩٣.

(٤١) نفائس التأويل: ٤٣٦.

(٤٢) التأويل الدلالي والتداولي للملفوظات، بحث ضمن كتاب (التداوليات علم استعمال اللغة): ١٣٥.

(٤٣) نفائس التأويل: ٤٣٦.

(٤٤) المعنى وظلال المعنى: ١٥٥.

(٤٥) نفائس التأويل: ٤١٤.

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

(١) سلطة اللغة بين فعلي التأليف والتلقي، خديجة غفيري، أفريقيا الشرق – المغرب، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

(٢) نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، صلاح إسماعيل، نشر دار القباء الحديثة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

(٣) النظرية القصدية في المعنى عند بول غرايس، صلاح إسماعيل، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الخامسة والعشرون (م) ٢٥، (ع) ٢٣٠، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٥.

(٤) المعنى الحرفي، فرانسوا ريكا ناتي، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.

(٥) فلسفة اللغة، صلاح إسماعيل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٨م.

(٦) التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة: سيف الدين دغفوس، ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.

(٧) الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات، النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، العياشي أدراوي، دار الأمان – الرباط ، الجزائر العاصمة – الجزائر،الطبعة الأولى،٢٠١١م.

(٨) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، مصر،(د.ط)، ٢٠٠٢م.

(٩) اللسان والميزان والتكوثر العقلي، طه عبدالرحمن،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،المغرب،بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠١٢م.

(١٠) التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، عمان–الأردن،الطبعة الأولى،٢٠٠١م.
(١١) نفائس التأويل، للشريف المرتضى (ت ٤٠٠ هـ)، جمعهُ مجموعة من العلماء المحققين بإشراف السيد مجتبى أحمد الموسوي، شركة الأعلمي للمطبوعات.
(١٢) علم الدلالة السيمانتيكية والبراجمانية في اللغة العربية،شاهر الحسن،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
(١٣) القاموس الموسوعي للتداولية، جاك هوشلار، آن ريبول، ترجمة مجموعة من الباحثين، دار سيناترا، مركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠م.

(١٤) التداولية من أوستين إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة، صابر الحباشة، دار الحوار، سورية – اللاذقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
(١٥) التداوليات علم استعمال اللغة، تنسيق وتقديم حافظ اسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
(١٦) المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة العربية، محمد محمد يونس علي، دار المدار الاسلامي، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.
(١٧) المبادئ النظرية والمنهجية للحجاجيات اللسانية، رشيد الراضي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.